



دور رجال الشرطة في الحد من العنف

سلسلة الكتب التوعوية (١)



سلسلة الكتب التوعوية (١)

دور رجال الشرطة في الحد من العنف

لقد تم إعداد هذه النشرة بمساعدة من الاتحاد الأوروبي و صندوق الأمم المتحدة للسكان ودعم تقني من أوكسفام. إن الآراء الواردة في هذه النشرة تعبر عن رأي كاتبها (أومنظمة سوا) ولا يمكن في أي حال من الأحوال أن تعكس وجهات نظر الاتحاد الأوروبي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان وأوكسفام.

مؤسسة سوا

القدس، هاتف: 025324122، فاكس: 025324025، ص.ب 69429 * رام الله، هاتف: 022418100، فاكس: 022418111، ص.ب: 2315
info@sawa.ps * www.sawa.ps *  http://www.facebook.com/SawaOrganization
خدمة الإرشاد: الرقم المجاني 121، الرقم المجاني لمنطقة القدس 1800500121 * 121@sawa.ps

فهرس المحتويات

- خلففة عامة ص ٤
- ففكرة الكفئفباف ص ١٢
- لماذا الكفئفباف ص ١٤
- مقفمفة ص ١٦
- فسلح بالفمعرفة ص ١٧
- فففح فسور الفففة والفعاون وفففعزفز العلاقة الففشاركفة مع رجال الشرطفة ص ١٨
- إقناع وكسب فأففد ومناصرة رجال الشرطفة ص ١٩
- سبل بناء الفففة مع رجال الشرطفة ص ٢٠
- سبل اسفمرفارفة الففواصل والفعمل مع رجال الشرطفة ص ٢٢

مؤسسة سوا

رؤيا المؤسسة:

ترتبي سوا إلى أن تكون المؤسسة الرائدة في العمل على تغيير ثقافة العنف السائدة، ونشر ثقافة السلام والأمان، وتوظيفها في خدمة التنمية البشرية والمجتمعية، للوصول إلى مجتمع ديمقراطي مبني على المساواة والعدالة الإجتماعية مستند على حقوق الإنسان.

رسالة المؤسسة:

سوا هي مؤسسة فلسطينية غير ربحية، تأسست عام ١٩٩٨ تعمل لمناهضة العنف الموجه ضد النساء والأطفال بكافة أشكاله. وتهدف المؤسسة إلى نشر ثقافة اللاعنف والمساواة بين الجنسين داخل المجتمع الفلسطيني، من خلال تقديم المساندة لضحايا العنف والإرشاد والدعم النفسي بسرية تامة لخدمة المجتمع. تقوم سوا بالتشبيك مع شركاء آخرين، بالإضافة إلى استخدام أحدث تقنيات التكنولوجيا المتاحة وتوظيفها في خدمة العمل المجتمعي. مع طاقم من الموظفين المدربين تدريباً جيداً ذو خبرة ومهنية عالية من أجل تقديم المساندة والمشورة على نحو فعال لضحايا العنف بشكل فعال.

الأهداف الإستراتيجية:

١. المساهمة في الحد من كافة أشكال العنف الموجه ضد النساء والأطفال

٢. توفير الفرصة لضحايا العنف للوصول إلى الدعم الأمن والحماية.
٣. رفع مستوى الوعي المجتمعي ونقل قضايا العنف من مستوى العائلة والمنزل إلى المستوى المجتمعي.
٤. ترسيخ روح وقيم العمل التطوعي، لمواجهة العنف الموجه ضد النساء والأطفال، وتجنيد الموارد والدعم المجتمعي لذلك.
٥. أن تقوم بالمبادرة والاستثمار باستخدام أحدث تقنيات وسائل الإتصال المتاحة من أجل تقديم أفضل الخدمات إلى أفراد المجتمع.
٦. تفعيل الدور الرقابي ومحاسبة الجهات المسؤولة عن تنفيذ الأحكام الخاصة بقضايا العنف.

إستراتيجيات

- رفع مستوى الوعي العام بموضوع العنف خاصة العنف المبني على أساس النوع الإجتماعي والعنف الأسري.
- توفير خدمات الدعم والحماية للأطفال النساء ضحايا العنف.
- نقل قضايا العنف من المستوى العائلي إلى المستوى المجتمعي.
- رفع مستوى الجهود في تجنيد الموارد للحصول على الإستدامة الذاتية.
- بناء قدرات المؤسسة لمواجهة التحديات.
- بذل الجهود للوصول بالخدمات لأكثر عدد من المستفيدين، لنشر الوعي حول العنف القائم على أساس النوع الإجتماعي، والعنف الأسري، والحق في العيش، حياة خالية من العنف.

أسس التربية في العائلة العربية

العائلة: هي مؤسسة إجتماعية، تلعب دور الوسيط الرئيسي بين شخصية الفرد والحضارة الإجتماعية التي ينتمي إليها، تتكون شخصية الفرد ضمن العائلة، وتنقل قيم المجتمع وأمط السلوك فيه من خلال العائلة وتتقوى بواسطتها.

عندما يولد الطفل تتكون ذاته بصورة تدريجية نتيجة التفاعل بينها وبين ذوات أشخاص آخرين، وهي منظمة تنظيمياً تصاعدياً حيث إن المنزلة الأولى هي الأم، ويتركز عليها إطار الشخصية وتمثل الأم في هذه المرحلة دوراً كبيراً من حيث أثرها في تكوين شخصية الطفل إلى حين بدء الإدراك والوعي في سن البلوغ.

تعتبر العائلة ميداناً للتفاعلات المختلفة المستمرة بين أعضائها. إن عاطفة الحب لا تظهر بشكل تعبيرات واضحة، ما عدا بعض العواطف الواضحة التي توجهها النسوة نحو الطفل الصبي في العائلة. وحتى لو كان الأب لطيفاً فإنه يبقى بعيداً في مرحلة الطفولة التي تقع مسؤوليتها على عاتق الأم فقط.

لا تتيح العائلة العربية للطفل سوى مجال ضيق لتحقيق إستقلاليته، وبالتالي سرعان ما يتعلم الإتكالية مما يؤدي للشعور بالعجز وبالتالي الشعور بالخجل والجبن، لذلك فهو يتعلم كيف يغذي إحترامه لنفسه على أساس رأي الآخرين فيه. وهذا النظام يمنعه من الثقة بنفسه وبآرائه الخاصة.

إن شعور الطفل بالندم لقيامه بعمل خاطئ ينبع من خوفه رؤية الآخرين لأعماله، فتتعدم لديه القدرة على نقد الذات وإدانتها، فيصبح ما يقوله

الناس هو الأهم وما لا يراه الناس لا عيب فيه، وبالرغم من أن الأطفال العرب يشعرون بالخجل عامة أمام الغرباء فلا عجب أن يعتادوا على التملق والدمائة، وسرعان ما يتعلمون فن إرضاء الجميع ومسايرتهم وللمسايرة إيجابيات وسلبيات، كما أن الرياء الذي تركز عليه المسايرة يؤدي بصورة تلقائية إلى تغذية الروح العدوانية التي تظهر خاصة في الإستغابة. من ناحية فإن طريقة التعليم تتلخص في أسلوب التلقين والعقاب الجسدي، فيتعلم الطفل التردد والحفظ ولا يعطى المجال للمناقشة والتساؤل، ومن الناحية الأخرى ينمو الطفل بالشعور بأن مسؤوليته تجاه عائلته فقط، لذلك من الواجب عليه التضحية في سبيل والديه وإخوته. في إطار هذه الشروط النفسية لا يبقى سوى مجال قليل للشعور بواجب تجاه المجتمع.

الطفلة الأنثى والطفل الذكر

إن التمييز بين الجنسين يبدأ قبل ولادة الطفل/ة بل قبل تكوين الجنين. من رغبة الوالدين في إنجاب الصبيان يمني الجميع للعروسين أن ينجبا صبياً، فواجب المرأة الأول في الزواج هو إنجاب الذكور، والصبى البكر هو أتمن ما تملك المرأة.

إن مقام المرأة بين أفراد عائلة زوجها يعتمد على قدرتها على إنجاب الصبيان، امرأة لا تنجب سوى البنات تعتبر زوجة غير ناضجة (طفلة) يهددها خطر الطلاق، لذلك فالزوجة لا تستمد قيمتها من وجودها هي بل من وجود الإبن الذكر الذي سيحمل إسم زوجها، لذلك نراها تفرح أكثر عندما تنجب ذكراً، بينما عندما تنجب بنتاً فإنها تشعر بالخجل نوعاً ما. مع العلم أن الدراسات العلمية أثبتت أن الأب هو الذي يلعب في غالبية

الحالات الدور المحدد لجنس المولود، وبالتالي لا بد من تصحيح نظرة اللوم المجتمعية الموجهة ضد الأم.

يظهر التمييز بين البنت والصبي منذ فترة الطفولة فيكون واضحاً أن الإهتمام والعناية بالطفل الذكر أكثر منها بالطفلة الأنثى والخوف عليه مضاعف، ويكون التمييز واضحاً أثناء فترة الرضاعة، فالصبي يرضع فترة أطول من البنت. وإن ذلك يعود إلى أسباب إضافية، فلطالما الأم ترضع، إذاً لا يمكنها أن تحمل وهذا يعود إلى أسباب «فسيولوجية». وهكذا فإن كان الرضيع طفلة فإن فترة الرضاعة تكون قصيرة لكي تحمل الأم مرة أخرى لعلها تلد ذكراً. أما إذا كان الرضيع ذكراً فلا حاجة لأن تحمل المرأة مرة أخرى بسرعة، بل على العكس فإنها ترغب بإطالة فترة الإعتناء به والتمتع بذلك.

من الواضح أن الطفل والطفلة يدركان قيمتهما منذ صغرهما. فالطفلة تدرك أنها «غير كاملة» أو «ناقصة» فهي تختلف عن أخيها، بينما هو يمكنه الإستمرار في عملية الرضاعة ويمكنه أن يطلب ذلك متى شاء، فإن طلبه سيلبى، بينما الطفلة لا يلبي طلبها إلا أنها تفتطم بسرعة، كذلك فإن بكاءه يلبي بسرعة على أيدي النسوة بالعائلة.

إن أشد عداء يتعلمه الطفل تجاه أبيه هو مصدر السيطرة التي تحطمه، وتجعل العائلة تعيش في جو من الطغيان، فالأب هو الذي يأمر، ويضطهد، ويعاقب، وتبدأ البنت تعلم دورها من الصغر بأنها ثانوية وأن عليها أن تخضع لطلبات الرجل الذي هو أقوى منها، والولد بدوره يتعلم أن الفتاة/ المرأة يجب أن تلبى طلباته وتطيعه فهو القوي والمتسلط فمن الطبيعي أن تلقى البنت إهتماماً أقل من أسرتها.

مفهوم العنف

مشكلة العنف منتشرة في جميع أنحاء العالم، وهي عبارة عن حالة من القمع والتهديد تعبر عن التمتع بالسلطة عن طريق إذلال الآخر، وغالباً ما تعيشها نساء العالم مع تفاصيل قد تكون متطابقة لما يحصل في مجتمعات أخرى وما يحصل في فلسطين تصرفات مشابهة لها، فإن تصرفات الشخص العنيف متشابهة ومتكررة، وصفاته تنطبق على كل شخص يستخدم العنف.

فالعنف ضد الزوجة، على سبيل المثال، هو أي تصرف يقوم به الزوج أو ينوي القيام به، بهدف السيطرة على المرأة وإجبارها على القيام بتصرفات تتماشى مع حاجيات الزوج ورغباته دون الأخذ بعين الاعتبار قدراتها، إهتماماتها ومشاعرها.

والفكرة الأولى التي تتكون لدينا عندما نسمع كلمة (عنف) أن العنف يكمن في الضرب فقط، لكن هناك أشكالاً عديدة وأساليب مختلفة لتنفيذ التصرف العنيف منها العنف الجسدي والنفسي والجنسي والإجتماعي والإقتصادي.

العنف الجسدي:

ينفذ عن طريق مهاجمة جسدية من الشخص العنيف تجاه شخص آخر، وربما نستطيع أن نميز هذا النوع من العنف عن طريق الآثار التي يتركها على الجسم، وأهم ما في الأمر أن كل عنف جسدي يترك أثراً نفسياً.

العنف النفسي:

هذا النوع من العنف غير ظاهر خارجياً ويصعب التعرف عليه وتحديد شدة الضرر منه، لهذا يسمى إصابة نفسية. إن الهدف من العنف النفسي هو المس بالآخرين وهدم التقدير والتقييم الذاتي للآخرين وتكون الأضرار الناتجة عن هذا العنف أشد من الضرر الجسدي، ولكنها تظهر عن طريق تصرفات معينة تؤشر على العنف النفسي.

العنف الجنسي:

يظهر هذا النوع من العنف في جميع المجتمعات بما فيها المجتمعات التي تشكل فيها العلاقات الجنسية إبرازاً للسيطرة الأبوية، ويستخدم كثيراً من الرجال هذه الطريقة كوسيلة للسيطرة على النساء من خلال فرض ممارسة الجنس عليهن بأشكال مختلفة.

أسباب العنف على أساس النوع الاجتماعي (الجندر)

بناءً على ما تم التطرق إليه أعلاه، إن المعايير والممارسات المجتمعية والتوقعات المنتظرة من الرجال، تقلب سلوكهم، إذ يصبح العنف هو وسيلة مهمة بالنسبة إلى بعض الرجال ليثبتوا رجولتهم أو ليؤكدوا سلطتهم التي يمارسونها، ويمكن أن يعتبر العنف الأسري الذي يلجا إليه الرجال في العائلات والمنازل تطوراً لعلاقات السلطة بين المهيمن والخاضع التي يعززها المجتمع.

غالباً ما يعتبر الرجال أن النساء غير مساويات لهم مما يجعل الرجل قادر على خلق الكثير من التبريرات لأسباب العنف على أساس الجندر، وهذا

يساعدنا لفهم الدافع الذي يدفع الزوج للإعتداء على زوجته مثلاً، ولكن هذا لا يميز ولا يبرر حصول العنف، وعند النظر إلى الظروف التي يحصل بها العنف الأسري نرى أن أسباب العنف يعتمد على الآتي:

- أن المعايير الجندرية تؤدي إلى تعزيز السلطة الأبوية، وتدعيم حكم الرجال للمجتمع، نتيجة للإعتقاد الخاطئ بأن النساء غير قادرات على الإستقلال الذاتي، والحصول على الفرص نفسها في الحرية التي يتمتع بها الذكور في المجتمع.
- إن ارتفاع معدل البطالة و زيادة النساء العاملات، يشعر بعض الرجال بأنهم يخسرون قوتهم شيئاً فشيئاً، فيلجؤون إلى إستعمال العنف شيئاً فشيئاً.
- نظرة المجتمع إلى النساء كرمزٍ للشرف، وبالتالي ضرورة حماية هذا الرمز عبر تقييد حركته.
- الأدوار التقليدية المسنودة إلى الرجال والنساء، والتي تفترض أن الدور الأساسي للنساء هو توفير الرعاية من خلال الأمومة والقيام بالأعمال المنزلية و الرعاية، واعتقاد الرجل بأن العنف هو حق شرعي من العقاب.
- النظرة إلى النساء بأنهن ملكية خاصة للرجل وأن الرجل هو صاحب القرار بشتى الأمور الحياتية.

بالإضافة إلى ذلك، قد تؤثر المعوقات الإقتصادية على قرار المرأة، حيث أن كثير من النساء ليس لديهن مهنة أو شهادة، مما يصعب عليهن إيجاد فرصة عمل جيدة والحصول على دخل يساعدهن على الإستمرار مع الزوج

العنيف، لأن الزوج في هذه الحالة هو المعيل لها ولأسرتها. ولكن يجب علينا أن لا نعتبر أن هذه الأسباب تبرر للرجل استخدام العنف في مستويات مختلفة من بيئتنا الاجتماعي، فإذا كنا نريد العمل بفاعلية لإنهاء العنف ووضع حد له، علينا أن نتطرق إلى العوامل، في كل مستوى، التي قد تساهم نشوء العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي في مجتمعاتنا واستمراره، فمثلاً، قبول المجتمع بالزواج المبكر والقسري للفتيات يُعتبر من أحد الأسباب التي تؤدي إلى تزايد العنف على أساس الجندر، إن هدفنا الأقصى هو وضع حد للعنف وتجنبه قبل أن يبدأ.

فكرة الكتيبات

بالتعاون مع منظمة «أوكسفام بريطانيا» تعمل مؤسسة سوا على الحد من العنف الأسري في المناطق الفلسطينية المحتلة، من خلال تعزيز مقاربات وإستراتيجيات العمل مع الرجال والفتيان في الحد من العنف على أساس النوع الاجتماعي (الجندر)، تهدف الإستراتيجية الأساسية للمشروع إلى نشر الوعي بالمفاهيم المتعلقة بالعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، والعمل مع الأفراد المختلفين، من خلال فتح حوار ونقاش ديناميكي لتغيير المفاهيم النمطية السائدة حول قضايا العنف والعمل على إكساب المفاهيم التي تنص على مبدأ المساواة وإحترام حقوق الإنسان، وذلك من أجل كسب التأييد، والمضي قدماً بحملة المناصرة. حيث أن إبراز الإهتمام الجماهيري وتعبئة الناس وتمكينهم سيدفع عجلة التغيير إلى الأمام، إضافة إلى كسب تأييد الرجال لتكوين مجموعات حليفة قادرة على المساهمة في عملية تغيير الأفكار المغلوطة المتعلقة بالعنف ضد النساء.

في فلسطين كما في العالم العربي، إن الرجال يحتفظون بالسلطة المطلقة ليس داخل الأسرة فقط وإنما على الصعيد السياسي والإجتماعي والإقتصادي، وذلك بسبب التنشئة الإجتماعية التي تعزز وجود المجتمع الذكوري والعمل بالأفكار النمطية المغلوطة، ومن هذا المنطلق فإن سوا تركيز على العمل مع الرجال لإشراكهم في قضايا العنف والمساواة بين الجنسين، بهدف إشراكهم كقادة مجتمعات وصناع قرار في العمل لمناهضة العنف ضد المرأة، بما أن العمل مع الرجال هو مفتاح التأثير على رجال آخرين، وأن الرجل هو جزء لا يتجزأ من هذا العنف الموجه ضد النساء، ولضمان أن ينظر إلى المساواة باعتبارها قضية هامة بالنسبة للمجتمع ككل وليس فقط بالنسبة للمرأة والمنظمات النسوية.

وبما أن مشاركة الرجل جزء أساسي في مناهضة العنف ضد النساء، فإن سوا وأوكسفام تحاولان التعرف على حاجة المجتمع وكيفية إشراك صناع القرار من الرجال في المؤسسات والقطاعات المهمة، وضرورة التأثير على مواقفهم وسلوكياتهم، وممارساتهم في ما يختص بموضوع العنف ضد النساء. وإحدى أدوات هذه المقاربات والتدخلات هي العمل على الكتيبات الأربعة، التي ستركز بشكل خاص على العمل لإستهداف الرجال في المؤسسات على اتخاذ إجراءات إيجابية للحد من العنف ضد المرأة وتطوير تنفيذ خطط العمل للتأثير على المؤسسات والأفراد العاملين فيها من أجل تحويل صنّاع القرار من الرجال، إلى ناشطين فاعلين في العمل على إنهاء العنف ضد النساء. تتوجه الكتيبات إلى الرجال العاملين في أربع مؤسسات أساسية: القضاء (محامين وقضاة)، المؤسسات الدينية (رجال الدين)، الشرطة، وصناع القرار.

ونأمل من خلال هذه الكتيبات زيادة إهتمام رجال الشرطة بقضايا العنف المتوجه إليهم، والمحامين والقضاة تناول قضايا العنف المنزلي، والبرلمانيين المدافعين عن إقرار قانون حول العنف المنزلي، والزعماء الدينيين باستخدام الخطابات الدينية لمطالبة الرجال من أجل إنهاء العنف ضد المرأة.

لماذا هذه الكتيبات؟

إنه الوقت لنقل التركيز من إعتبار الرجال على أنهم مشكلة ينبغي حلها وعائق في وجه مساواة النوع الإجتماعي، إلى تبني مقاربات إيجابية للتنمية تعترف بأن الفتيان والرجال مثلهم مثل النساء لهم حاجاتهم الخاصة، ويهتمون لما يحدث مع شريكاتهم عائلاتهم، ومجتمعاتهم المحلية ويشكلون جزءاً أساسياً من الحل.

وإنطلاقاً من أهمية الدور الفاعل والحقيقي لرجال الدين والشرطة والمحامين والقضاة والسياسيين وصناع القرار وقدرتهم على التأثير في المجتمع الفلسطيني، إن اختلاف القوة والنفوذ الذي يتمتع به هؤلاء من خلال إختلاف مراكزهم في مؤسساتهم واختلاف نوع السلطة التي يتمتعون بها، يعطي نقطة قوة للقدرة على المساهمة في تحقيق التغيير في المجتمع الفلسطيني.

وتهدف هذه الكتيبات لتكون دليل التعرف على نقاط الدخول إلى هذه المؤسسات الرئيسية في المجتمع المحلي، من خلال تكوين مجموعة من الرجال قادرة على دعم التغيير لمناهضة العنف الموجه ضد النساء، من أجل كسب التأييد والمضي قدماً للمساهمة في إحداث التغيير، عوضاً عن

الحد من تقدم التغيير الهادف إلى مناهضة العنف ضد النساء، وإن لكل مؤسسة خصوصيتها ومقارباتها المختلفة.

مقدمة

إن العنف ضد النساء ينتهك ويضر ويمس تمتع النساء بحقوق الإنسان والحريات الأساسية لذا يتطلب من قبل الرجال وخاصة رجال الشرطة حماية النساء من العنف الجسدي والجنسي والنفسي في الحياة الخاصة والعامة.

يلجأ الناس إلى الشرطة عادة لطلب الحماية والتبليغ عن الجرائم أو الإعتداءات التي يتعرضون لها حيث إن للشرطة دور أساسي في الحفاظ على الأمن والأمان وحل المشاكل والخلافات بين أفراد المجتمع وتوفير الحماية لهم . ومن هنا نرى أهمية توطيد العلاقة ما بين الشرطة وأفراد المجتمع ، حيث نرى أن هذه العلاقة تبادلية من حيث إحترام الأدوار المختلفة لكل فرد في المجتمع والحفاظ على سيادة القانون لحماية كرامة الإنسان وحقوقه الإنسانية التي يجب أن يتمتع بها بغض النظر عن نوعه حيث أن النساء والرجال متساوين أمام القانون. كلما تمت المحافظة على النظام والقانون ساهم في رفع جودة الحياة والإرتقاء بها.

هنالك قضايا ومشاكل مختلفة يعاني منها المجتمع ومن خلال هذه الكراسة سنركز على قضية العنف المبني على أساس النوع الإجتماعي أو العنف الإسرّي فإن هذه القضية تترك آثار سلبية من خلال عملية التنشئة على كافة أفراد المجتمع وبالأخص النساء والأطفال ومن هنا نجد أن هناك أهمية كبيرة لدور الشرطة في الحد والتقليل من جرائم العنف المرتكبة

بحق العديد من لנסاء والأطفال والرجال. كلما كان دور الشرطي مناهض لقضايا العنف الموجه ضد النساء فهذا يعزز الشعور بالأمان لدى النساء ويساهم في توجيههم لطلب الحماية من الشرطة. إن ثقة النساء بالشرطة تزيد من حالة التبليغ عن الجرائم والإعتداءات . فعند تدخل الشرطة بشكل إيجابي والمساعدة في حماية أفراد المجتمع فإن ذلك يؤدي إلى توفير مثلاً جيداً للمجتمع في تقرير سلوكياته ، لذا علينا تعزيز علاقة الشراكة من خلال كسب وحشد تأييد أكبر عدد ممكن من رجال الشرطة لمناهضة العنف المبني على أساس النوع الإجتماعي. وذلك من خلال القيام بالخطوات التالية:

١. تسلح بالمعرفة:

قبل البدء في التواصل والتشبيك مع رجال الأجهزة الأمنية عليك أن تكون ملماً بالمعلومات الخاصة بالقوانين والحقوق الدولية التي ضمنت للنساء حقها المتساوي مع الرجل، حتى تكون مقنعاً أكثر وتأكد لهم أن السلطة الوطنية الفلسطينية صادقت عليها وتعتبر من المرجعيات الرسمية لديها. كما وعملت وزارة شؤون المرأة على صياغة خطة استراتيجية وطنية لحماية النساء من العنف، فمثلا ورد في إتفاقية سيداو حق الحماية من العنف، حيث ورد في المادة(٢) إن الحكومات حثت لإتخاذ ما يناسب من تدابير تشريعية وجزاءات يحظر كل تمييز ضد النساء . وفرض حماية قانونية وفعالة للنساء، والإمتناع عن مباشرة أي عمل تمييزي ضد النساء من جانب أي شخص أو مؤسسة وإلغاء جميع الأحكام الجزائية التي تشكل تمييزاً ضد النساء.

أما المادة (٥) فطالبت بتدابير وإجراءات لتغيير الأنماط الإجتماعية والثقافية

لسلوك الرجل والمرأة القائمة على الإعتقاد بكون أي من الجنسين أعلى أو أدنى من الآخر أو الأدوار النمطية للمرأة والتأكيد على النشأة المشتركة للأطفال باعتبارها مسؤولية الطرفين.

أما المادة (١٦) فطالبت بإلغاء التمييز في الزواج وأكدت على نفس الحق في عقد الزواج وإختيار الزوج، ونفس الحقوق والمسؤوليات أثناء الزواج وعند فسخه، ونفس الحقوق والمسؤوليات بالولاية والقوامة ونفس الحقوق في إختيار إسم الأسرة وصيانة الممتلكات وتحديد سن أدنى للزواج.

ومن القوانين الفلسطينية المهمة والتي أكدت على مساواة النساء هي وثيقة الاستقلال، حيث ورد في وثيقة الاستقلال التي أصدرها المجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٨٨ في دورته التاسعة في الجزائر، أساساً دستورياً مهماً في إحقاق حقوق المرأة الفلسطينية وجاء فيها نصاً، «إن دولة فلسطين للفلسطينيين أينما كانوا، فيها يطورون هويتهم الوطنية والثقافية ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق، وتسان فيها معتقداتهم الدينية والسياسية وكرامتهم الإنسانية».

أما القانون الأساسي الفلسطيني ورد في المادة (٩) أن الفلسطينيين أمام القانون والقضاء سواء لا تمييز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقة.

٢. فتح جسور الثقة والتعاون وتعزيز العلاقة التشاركية مع رجال الشرطة. من أجل تعزيز العلاقة وكسب مناصرتهم علينا العمل من خلال النقاط التالية:

بداية نود الإشارة ، بما أن عناصر الشرطة تعمل على تنفيذ الاجراءات

واللوائح القانونية وليس اتخاذ القرارات ، لذا حين نريد التوجه للعمل والتعاون معهم، علينا مخاطبة وزارة الداخلية بكتاب رسمي يوضح نوع التعاون وفئة العمل التي نرغب في الوصول إليها ولمحة عن النشاطات والأهداف المنشودة بالإشارة إلى معلومات حول المؤسسة التي تمثلها وترغب في التعاون مع عناصر الأجهزة الأمنية حيث تعمل الوزارة على ترشيح العناصر بحسب المتطلبات التي تم الإشارة لها بالكتاب الموجه للمسؤول للمشاركة بالنشاط.

٢,١ إنشاء روابط وجسور الثقة.

٢,٢ أن يكون لديك معلومات حول واقع نساء في فلسطين، مثل نسب واحصائيات تبين انتشار العنف ضد النساء في المجتمع، بإمكانك الاستعانة بتقرير جهاز الاحصاء الفلسطيني لعام ٢٠٠٥ و ٢٠١١.

٢,٣ المحافظة على التعاون والتفكير الخلاق.

٢,٤ اشراك رجال الشرطة وأخذ مشورتهم في حل المشاكل.

٢,٥ دعوتهم للمشاركة في كافة الفعاليات التي نقدمها.

٣. إقناع وكسب تأييد ومناصرة رجال الشرطة:

مهمة العمل مع الشرطة ليس بالشيء السهل، فعلى الانتباه إلى أن البعض منهم قد لا يعرف عن الأمور المتعلقة بالعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، لذا علينا مخاطبتهم كحماة للأمن في المجتمع. من خلال التأكيد على دورهم في تطبيق العدالة وتأمين الحماية لجميع المواطنين. والحد من انتشار الجرائم والأعمال المخلة بالقانون والعمل على القضاء عليها ومن أجل كسب تأييدهم وإقناعهم لا بد من القيام بالخطوات التالية:

٣,١ إقامة علاقة شراكة مع رجال الشرطة.

٣,٢ تدريب رجال الشرطة.

٣,٣ إشراكهم في كافة قضايا ومشاكل وهموم المجتمع ومدى أهمية ملاحظاتهم لقضايا العنف وكيفية استقبالها وطرق تدخلها ممن يؤثر سلباً على النساء اللواتي يتم تجاهلهن في مراكز الشرطة عند التبليغ عن اعتداء جسدي أو لفظي .

٣,٤ إبراز دورهم في تعزيز دور المواطنة ومساواتهم جميع المواطنين أمام القانون.

٣,٥ التأكيد على أن التجاهل والتغاضي عن العنف الأسري قد يشجع المعتدي على تكرار العنف خارج دائرته وبالتالي قد يزيد من نسبة الجرائم .

٤. بناء الثقة مع رجال الشرطة من خلال:

إن التغيير المجتمعي الذي يهدف إلى تحديد الاستراتيجيات والعمل على تعزيز العلاقات التعاونية بين الرجل والنساء هي المفتاح لخلق الأمان للنساء، ونحن على استمرارية في العمل مع المدافعين عن النساء فمن المهم الحفاظ على بناء ثقة مع الشرطة من خلال :

٤,١ عمل مخيم صيفي للمراهقات والمراهقين يشترك فيه رجال الشرطة.

٤,٢ عمل ندوات وجمعيات أصدقاء للشرطة. قواعد ومفاتيح للنقاش مع الشرطة

مناقشة الشرطي في دائرة اهتمامه، والتكلم عن العنف كجريمة وعن دور الشرطة في القضاء عليها.

سؤال الشرطي عن رأيه في حل مشكلة العنف ضد النساء وكيف يتجاوب مع القضايا التي تصله.

وقد نستطيع أن نستنتج من اقتراحات عملية في التدخل، وهذا يساعدنا في معرفة موقعه إذا كان محايداً أم معارضاً، حتى نستطيع معرفة كيفية إكمال النقاش .

علينا الاستفادة دائماً من تحمس الشرطي للموضوع، واقتراح خطوات عملية تساعد في عمله.

مناقشة وتوجيه الشرطة في كيفية استقبال النساء في مراكز الشرطة، توفير بيئة آمنة واستخدام لغة خالية من العنف ومحاولة تفهم مشاعر الحالات التي قد تمس الضحية فيها.

عدم توجيه أصبع الاتهام واللوم والتذنب، أو الاستخفاف بالموضوع، وتزويدها بأرقام هواتف المراكز التي قد تعمل في مناهضة العنف.

٤,٣ عمل محاضرات من قبل رجال الشرطة في الجامعات والمدارس من أجل توعية الفئات المستهدفة حول أهمية الحد من ظاهرة العنف ضد النساء.

٤,٤ تأسيس صندوق للشكاوي خاص بالجمهور من أجل تقديم اقتراحات وعرض مشاكل تسمع من النساء المعنفات.

٤,٥ بث برامج تلفزيونية وإذاعية تبرز أهمية تعاون الشرطة مع النساء وحمايتهم لها من العنف.

٤,٦ التركيز على وجود المحاكم وأهميتها.

٤,٧ تجنيد أكبر عدد ممكن من الناس لمناصرة قضية حماية النساء من العنف.

٤,٨ عقد دورات من قبل رجال الشرطة للجمهور من أجل توعيتهم حول أهمية التعامل مع النساء واحترامهن.

٤,٩ مشاركة رجال الشرطة في المناسبات الوطنية والمناسبات العامة.

٤,١٠ مكافأة الشرطي الناجح المتعاون مع قضايا المرأة.

٤,١١ العمل على دعم وتشجيع التنشئة القائمة على مفاهيم الديمقراطية والمساواة والتفاهم والاحترام بين الرجل والمرأة.

٥. استمرارية التواصل والعمل مع رجال الشرطة من خلال:

١,١ البعد عن الصورة النمطية التي تربينا عليها والعمل بناء على مفاهيم النوع الاجتماعي «الجندر» و العدالة الاجتماعية.

١,٢ البعد عن النظرة الدونية تجاه النساء والنابعة أصلاً من نظرة المجتمع الدونية والصورة النمطية السائدة ولاسيما عند قضايا الاعتداء الجنسي، حيث غالباً ينظر للنساء على أنها مدانة نظراً لسلوكها ولباسها.

١,٣ مراعاة الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان ولاسيما اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة ومفهوم النوع الاجتماعي «الجندر» في أثناء الإجراءات القانونية .

١,٤ تبني برامج توعوية قانونية للنساء والرجال وللأطفال.

١,٥ تنظيم دورات تدريبية وورش عمل في مجال التوعية والتأهيل بقضايا حماية النساء من العنف وتعزيز مفهوم النوع الاجتماعي «الجندر»

١,٦ اعتماد منهج توثيق علمي ودقيق للحالات حتى يتسنى معرفة نوع العنف ومن أي جهة والعمر والحالة الاجتماعية.

١,٧ أن يكون هناك مصدر معلومات واحد عن النساء التي تتعرض

للعنف وأن لا يكون هناك تضارب في نسبة الحالات وعددها ما بين المؤسسة الشرطة وبين دائرة العلاقات العامة.

١,٨ الاستمرارية في التعاون والتنسيق مع المؤسسات النسوية والحقوقية بشكل عام في دولة فلسطين.

١,٩ مراقبة المحطات الإذاعية من قبل جهة إشرافيه تتمثل في "هيئة من رجال الشرطة " من أجل الوقوف على ممارسات بعض الإعلاميين وآراء الناس في الشارع فيما يطرح من برامج من قبل الإذاعات المحلية في المحافظات الفلسطينية حول النساء وتعزز من ثقافة ممارسة العنف ضد النساء من أجل الوقوف على الفهم الصحيح للثقافة التي تقوم في العمل على حماية النساء من العنف وتعزيز مكانتها ومشاركتها في كافة مجالات الحياة مع عدم قصر الأخبار والمعلومات السريعة أو إغفال البرنامج والخبر عند وسائل الإعلام وذلك بحجة إبراز الدولة الفلسطينية على أنها مثال للصورة الجميلة الناصعة البياض.

١,١٠ أن يتم ذكر تفاصيل أكثر عن الجاني في التقرير الإعلامي الصباحي يجب، ولا يكتفى فقط بالذكر عن الحالة. مع مراعاة عدم خرق مبدأ المحاكمة العادلة القاضي بسرية التحقيق وعلانية المحاكمة.

١,١١ اعتماد "الرواية الشفوية" عن نماذج نسائية وقضايا عنف حصلت وواجهت النساء الفلسطينيات يتم عرضها والحديث عنها في المساجد والكنائس والأعلام والمؤتمرات والأنشطة المختلفة مثل كيفية التعامل مع حادثة القتل على ما يسمى بالشرف وغيرها من القضايا.

١,١٢ البعد عن المحسوبية والوساطة والالتزام بمبادئ الشفافية والمسائلة والنزاهة والعدل في معاقبة الجناة وعدم السماح للوساطة بأن



تخرج الجاني من السجن وتغفر له فعلته.

المتابعة مع رجال الشرطة

انطلاقاً من أهمية التواصل مع رجال الشرطة في الماضي قدماً في تحقيق تقدم ايجابي للحد من العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، فإن فكرة الالتزام في المتابعة مع الشرطي الذي تعهد بالالتزام هي خطوة تساعد على الحد من العنف الموجه ضد النساء .

إن أهمية المتابعة تظهر في الاستفادة من الفرص الناتجة عن النقاش مع رجال الشرطة والتركيز على الاقتراحات التي يقومون بذكرها أثناء النقاش، وذلك بالاشتراك معهم في تنفيذها على أرض الواقع.

